أكد عدم التدخل في أحكام السلطة القضائية

الغانم: هناك من يزايد على آلام السجناء وأصحاب الشعارات أول من هربوا من تنفيذ الأحكام

■ أي محاولات لإقحام السلطة التشريعية مع «القضائية» سيكون أثره سيئاً جداً

■ ما يثير الاستغراب أن من حرض وأقحم الشباب في هذا المنعطف توارى عن الأنظار و«انحاش»

الغانم مصرحاً لوسائل الإعلام (تصوير: صالح محمد)

■ هناك أدوات مطلوب منها أفتعال معارك مع الرئاسة ولا أحب الدخول في مهاترات معروف أهداف أصحابها

■ هناك رؤوس فساد يضغطون على «مراسيلهم» لافتعال أمور معينة وركوب أي موجة أو أزمة

■ لا استطيع أن أحجر على أي نائب يريد أن يبدي رأياً ومسؤوليتي تنحصر في إدارة الجلسة

■ أسجل تحية إجلال لزملائي الذين امتثلوا للحكم ولن أنزل إلى المستوى الذي استخدمه البعض

■ سأتصدى لمن يريد أن يكون أداة بيد أطراف خارجية ومسؤوليتي أن أعري هذه الأدوات بالأدلة

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم أنه لم ولن يتدخل أبدا في السلطة القضائية ولن ينجرف إلى من يحاول المزايدة على آهات السجناء مشددا في الوقت ذاته على أنه سيتصدى داخل القاعة لمن يريد أن يكون أداة بيد أطراف خارجية تسعى إلى عرقلة العمل داخل المجلس

وأضاف في تصريح إلى الصحافيين أنه لم يتدخل أبدا في الأحكام القضائية وحتى قبل ترؤسه مجلس الأمة، مشيرا إلى أن الواجب يحتم عليه كرئيس للسلطة التشريعية عدم التدخل في السلطة القضائية، «وهذا ديدني منذ أن دخلت مجلس الأمة» كما أن هذا موقفي أيضا من خلال التعاطي مع حكم المحكمة الدستورية بشأن الصوت الواحد، إضافة إلى امتثالي إلى حكم المحكمة الدستورية بشأن الخلاف حول انتخاب نائب رئيس المجلس «إذ ليس من حقي أن انتقد أي حكم صادر».

وأشار إلى أن هناك من يريد أن يزايد على آلام وآهات السجناء ويريد أن يلعب سياسة، وأنا أقولها بكل صراحة أن هناك طريقين للحل احدهما طريق المزايدة والتكسب على حساب الام المتضررين وهناك طريق يزيد فرصة الوصول إلى حل، لاسيما وأن درجات التقاضي لم تنته بعد، مضيفا أن أي محاولات لاقحام السلطة التشريعية مع السلطة القضائية سيكون أثره سيئا على كل منهم معنيون بهذا الأمر.

وقال أنا على تواصل مع النواب الذين اثق بهم وبغاياتهم ونعمل بصمت وهدوء وأنا متفائل بنتائج ايجابية في المستقبل لافتا إلى أن مايثير الاستغراب أن من حرض واقحم الشباب في هذا المنعطف والذين غالبيتهم أو جلهم كانت غاياتهم حسنة إذ كان فهم الشباب للموضوع خاطئا لكن من حرضهم توارى عن الأنظار وانحاش والآن ياتي لينتظر ويوجه النواب ماذا يعملون في الجلسات وقال «أن لم نستح فافعل ما شئت».

وذكر الغانم أنه وبعد كل هذا هناك من يصرح ويوجه النواب لكيفية التحرك مؤكدا أنه لن ينزل إلى المستوى الذي استخدمه هؤلاء البعض في وقت اسجل فيه تحية اجلال واحترام لزملائي والنواب الذين امتثلوا لهذا الحكم وسلموا انفسهم طواعية ليكونوا مثلا يحتذى به، سائلين الله أن يفك عوقهم، مبينا ان الحل في أروقة القضاء الكويتي النزيه وليس من خلال أمور استعراضية لدى البعض الذين كشفهم الشارع، مشيرا إلى أن أصحاب الشعارات الرنانة هم أول من هرب من تنفيذ الأحكام وتركوا الشباب يواجهون مصيرهم الذي لم يقوموا به إلا بناء على تحريض وتضليل من هؤلاء.

وتساءل الغانم «من أنتم حتى توجهوا النواب فأنتم لا تمثلون الشعب وهربتم من العدالة، ولن اتكلم أكثر عن صفاتهم التي عرفها الشعب الكويتي».

وأكد أنه لا يحب الدخول في جدل ومهاترات معروف أهداف اصحابها، مشيرا إلى أن هناك أدوات مطلوب منها افتعال معارك مع الرئاسة داخل القاعة، قائلا «إذا ترفعت عما يدور خارج القاعة بغية الأجر لكن في داخل القاعة مسؤوليتي كرئيس التصدي لمن يتجرأ للقيام بمثل هذه الأعمال، وأن أعري هذه الأدوات بالأدلة وسنشكفهم للنواب ولابناء الشعب الكويتي».

وأضاف «هناك رؤوس فساد المهم جدا الأمور التي حصلت مؤخرا وبدأوا يضغطون على «مراسيلهم» لافتعال امور معينة وركوب أي موجه أو أزمة لأن استمرار الأزمات في صالحهم، وكل ما تهدأ الأمور وتهدأ المشاكل لن يكون في صالحهم».

وأكد أنه رغم اختلافه مع بعض النواب من مشارب مختلفة إلا انني اقدر لهم مواقفهم في هذه القضية، فهناك من تعاون وأثمر هذا التعاون في حل العديد من الملفات كليا أو جزئيا، وهذا ما لا يريده البعض بل يريدون أن تبقى الكويت تحت وطأة الأزمات ويحاولون عرقلة أي محاولة لحل هذه الأزمات وانقاذ المتألمين منها.

وتوعد الغانم «كل من يقبل على نفسه أن يكون أداة لأطراف من خارج المجلس ليعرقل عمل المجلس» بأنه سيكون المسؤول عن التصدي له، وإن شاء الله سترون إن كان هذا الكلام صحيحا أم لا في القريب العاجل».

وردا على سؤال حول ما يتردد عن نية بعض النواب مقاطعة قسم الحكومة الجديدة أكد الغانم أن كل نائب مسؤول عن تصرفاته وهذا شأن يخصهم ولا أتدخل فيه، مشيرا إلى أن مسؤوليته طبقا للائحة تنحصر في إدارة الجلسة وبالتالي لا استطيع أن احجر على أي نائب يريد أن يبدي رأيا أو موقفا.

ومن جانب آخر قال الغانم اننا سوف نستأنف اليوم جلسات المجلس وبين أن جدول الأعمال يتضمن أداء القسم للحكومة الجديدة والرسائل الواردة غيرها من البنود منها استكمال انتخابات اللجان المؤقتة في حال الموافقة على تشكيلها.

وأضاف «أن هناك طلبين نيابيين الاول يتعلق بمناقشة قضية القدس وقرار ترامب والثاني يخص مناقشة الاوضاع المحلية والدولية موضحا أن من حق الحكومة إذا رغبت تأجيل مناقشة الطلبين إلى الجلسة المقبلة لعدم ادراجهما على جدول الأعمال او مناقشتهما في جلسة اليوم مؤكدا أن مد عقد جلسة يوم الخميس وارد بحسب تطورات الجلسة حتى ينسى تعويض الجلسات التي لم تعقد بسبب استقالة الحكومة السابقة مع حلول منتصف يناير المقبل.

أحالته إلى اللجنة المالية للنظر في شقه المالي

«التشريعية»: الانتهاء من تقرير «الوظائف القيادية» خلال أسبوعين

اجتماع اللجنة التشريعية

■ السبيعي: التقرير سيحد من الإسقاط العشوائي للقياديين في غير تخصصاتهم والتلاعب والمحسوبية

■ غير صحيح ما نشر بأننا نرفض إبعاد المدرس الوافد الذي يضبط وهو يقدم الدروس الخصوصية

■ مراكز التدريس الخصوصي ستشتت الوضع التعليمي وفكرة لا تصلح من الناحيتين الدستورية والقانونية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أمس عددا من الاقتراحات بقوانين بشأن الوظائف القيادية، وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي إن اللجنة ستنتهي من تقريرها عن الموضوع خلال الأسبوعين المقبلين.

وأوضح السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة ناقشت 6 اقتراحات متعلقة بالوظائف القيادية على مدى أكثر من أربعة اجتماعات بحضور أغلب قطاعات الدولة، مؤكدا أن التقرير النهائي سيحد من الإسقاط العشوائي للقياديين في غير تخصصاتهم والتلاعب والمحسوبية والصفقات والتنفيع.

وبين أن اللجنة ستحيل التقرير بعد الانتهاء منه إلى اللجنة المالية للنظر في شقه المالي، آملا عرضه على مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي لاقراره خصوصا أن الاقتراحات التي قدمها النواب جديرة بالاهتمام ومحكمة.

وذكر السبيعي أن اللجنة درست أيضا اقتراحا متعلقا بالدروس الخصوصية وغير صحيح ما ينشر أن (التشريعية) ترفض إبعاد المدرس الوافد الذي يضبط وهو يقدم الدروس الخصوصية مؤكدا، إننا نحارب التدريس الخصوصي ومن يضبط سيبعد عن البلاد».

وبين انه اللجنة رفضت اقتراحا لإنشاء مراكز للتدريس الخصوصي بالإجماع لأنها ستكون مراكز فل وتشتت الوضع التعليمي وستقوم بأعمال أخرى وتضر بالعملية التربوية وهي فكرة لا تصلح من الناحيتين الدستورية والقانونية.

وأكد السبيعي أن الحقوق المدنية والواجبات لغير محددي الجنسية من أهم الاقتراحات وهي مدرجة على جدول أعمال اللجنة ويوجد حرص من النواب على إقرارها وسنبحثها بندا بندا ابتداء من الاثنين المقبل حتى ننتهي من إقرار الحقوق المدنية لغير محددي الجنسية.

بدءاً من السنة المالية القادمة

«الميزانيات»: نقل قطاع الطرق من «الأشغال» «إلى هيئة الطرق والنقل البري

لجنة الميزانيات

أصدرت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بيانًا صحفيًا حول نتائج اجتماعها لمناقشة مستجدات نقل اختصاصات الهيئة العامة للطرق والنقل البري وفك التشابك.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت بهذا الخصوص ووزارتي الداخلية والأشغال العامة وهيئة الطرق وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية.

وأوضح أنه بحسب إفادة هيئة الطرق فقد تم نقل قطاع الطرق كاملًا من وزارة الأشغال العامة إليها تنفيذا للقيد الوارد في الميزانية العامة للدولة بناء على ما انتهت إليه اللجنة سابقا في اجتماعها مع سمو رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 23 مارس 2017 بعد ما تبين عدم ممارسة الهيئة لاختصاصاتها بسبب التنازع في الصلاحيات ما بين الوزارة والهيئة سابقا.

وأضاف أنه وفقا لما تم استعراضه من الهيئة فإنه بدءًا من السنة المالية القادمة سيتم إدراج مشاريع الطرق ضمن ميزانيتها

وأشار إلى أن اللجنة تبين لها أن وزارة الداخلية لم تنقل بعض اختصاصاتها المقررة قانونًا للهيئة بسبب ارتباطها بالجانب الأمني وفق تبريرها في حين ترى الهيئة أن هذه الاختصاصات مرتبطة بجوانب فنية كالفحص الفني للسيارات وتراخيص القيادة وغيرها.

وقال عبد الصمد «يمكن التنسيق مع وزارة الداخلية في هذا الشأن خاصة وأن بعض هذه الأمور تتولاها شركات من القطاع الخاص الأمر الذي ترى اللجنة ضرورة حسمه وضرورة أن تتقدم الحكومة بأي تعديلات تشريعية تؤدي إلى تفعيل قانون الهيئة على النحو الأمثل.

الحويلة يقترح إنشاء معهد لتدريس جميع الفروع الزراعية

أعلن النائب د.محمد الحويلة انه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء معهد زراعي يدرس فيه جميع الفروع الزراعية وتشجيع الشباب على استصلاح الأراضي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

ان قطاع الزراعة في الكويت يحتاج إلى تغيير الرؤى والنظرة المستقبلية بحيث تشمل التركيز على الأمن الغذائي بجانب التوسع في الرقعة الزراعية لتوفير فرص عمل ورفع الانتاجية والكفاءة.

ان الزراعة تمثل جانباً مهماً من الناتج المحلي وكل دولة تهتم بهذا القطاع بما في ذلك الدول المتقدمة في مجالات الطاقة والكهرباء والانتاج المحلي فهي صناعة ليست بالسهلة وتحتاج إلى استراتيجيات واضحة يجب ان تدعمها الدولة لتكون مربحة.

لذا فإنني اتقدم باقتراح برغبة التالي:

-1 تشجيع الشباب على استصلاح الأراضي ودعم المشاريع الزراعية وطرحها للشباب.

-2 إنشاء معهد زراعي يدرس فيه جميع الفروع الزراعية التي تهم دولة الكويت.

-3 تشجيع البحوث الزراعية التطبيقية بالتعاون مع الجهات المعنية المختلفة داخل البلاد وخارجها.

-4 توعية طلبة المدارس من الناحية الزراعية والأمن الغذائي ليكون جزءا من المنهج الدراسي.

والمعوقات التي تواجهها

عمر الطبطبائي يسأل الوزراء عن خططهم المستقبلية

أعلن النائب عمر الطبطبائي عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى 14 وزيرا عن خطط وزاراتهم خلال السنوات الخمس السابقة والإنجازات المحققة، وكذلك خطط السنوات الثلاث المقبلة.

والوزراء هم كل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزير الإعلام محمد الجبري ووزير التربية وزير التعليم العالي حامد العازمي ووزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي ووزير الصحة الشيخ باسل الصباح ووزير النفط وزير الكهرباء بخيت الرشيدي ووزير المالية نايف الحجرف ووزير التجارة وزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان ووزير ة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري ووزير الأوقاف فهد العفاسي.

وطلب النائب في سؤاله تزويده وإفادته بما يأتي:

1ـ خطة الوزارة والجهات (الهيئات والمؤسسات) التابعة للوزارة خلال السنوات الخمس السابقة ونسبة الإنجاز في الخطة.

2ـ خطة الوزارة والجهات (الهيئات والمؤسسات) التابعة للوزير للسنوات الثلاث المقبلة متضمنة مؤشرات قياس الأداء والأهداف الرقمية للخطة.

3ـ المعوقات التي تواجه الوزارة والجهات (الهيئات والمؤسسات) التابعة للوزير لتنفيذ الخطة للسنوات الثلاث المقبلة